رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٧ / ١٢ / ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٢ / ٢ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٥

الدوافع والتكييف القانوني للتدخل الدولي الإنساني في ليبيا

Motives and legal qualifications for international humanitarian intervention in Libya

الباحث: هارون محمد كاظم
Harun Muhammad Kazim

أ.د. حسين غربية
Prof. Dr. Hussein Gharbia

الجامعة الإسلامية في لبنان/ كلية الحقوق
Islamic University of Lebanon / college of Law

haroonmh1991@gmail.com
haroonmh1991@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

من خلال دراستنا واستعراضنا للأسباب والدوافع التي أدت إلى التدخل الدولي في ليبيا والاطراف والمرحلة التي مر بها هذا التدخل والتقييم الدولي والاقليمي لهذا التدخل، والأسس القانونية أو الشرعية التي أتاحت للتدخل الدولي في ليبيا ٢٠١١، وصلنا إلى ان هناك العديد من الدوافع والاسباب الظاهرية والخفية التي أدت للتدخل الاجنبي في ليبيا، ومن بين أبرز هذه الاسباب الخلفيات العدائية بين نظام معمر القذافي مع الدول الغربية وذلك يتجسد في ازمة لوكربي ومحاولة ليبيا امتلاك السلاح النووي، اضافة إلى عدم قدرة النظام السياسي الليبي الى كبح جماح المظاهرات الشعبية والانشقاقات في نظامه السياسي والعسكري، اضافة إلى الانتهاكات في حقوق الانسان ذلك من خلال استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين والاعتقالات التعسفية واستخدام الاسلحة الثقيلة والذخير الحية والطيران لتفريق المظاهرات، وفقدان نظام العقيد معمر القذافي شرعيته الدولية خاصة بعد الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي.

كما لعبت هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن دوراً اساسياً واعطت دافعاً قانونياً للتدخل الدولي من خلال اصدار القرارين (١٩٧٠) و(١٩٧٣) اللذان يمثلان المسوغ الشرعي للتدخل إضافة للدوافع الاقتصادية والرغبة المصلحية للدول المتدخلة في التحكيم واستغلال النفط الليبي أو المحافظة على استثمارتها النفطية. كما توصلنا إلى ان التدخل الدولي في ليبيا كان سريعاً ولعبت فيه العديد من الدول والاطراف ادوراً رئيسة، وقد كانت قطر من بين هذه الدول التي ساهمت بشكل كبير في التدخل في ليبيا بجانب الدول الكبرى، كما لعب الاعلام العالمي والعربي دوراً رئيساً وحاسماً فيه.

الكلمات المفتاحية: "التدخل الدولي"، "ليبيا"، "الدوافع"، "الامم المتحدة"

Abstract

Through our study and review of the reasons and motives that led to international intervention in Libya, the parties and the stage that this intervention went through, the international and regional evaluation of this intervention, and the legal or legitimate foundations that allowed for international intervention in Libya in 2011, we reached the conclusion that there are many apparent and hidden motives and reasons that led to foreign intervention in Libya. Among the most prominent of these reasons are the hostile backgrounds between Muammar Gaddafi's regime and Western countries, which is embodied in the Lockerbie crisis and Libya's attempt to possess nuclear weapons, in addition to the inability of the Libyan political system to curb popular demonstrations and the splits in its political and military system, in addition to human rights violations through the use of excessive violence against demonstrators, arbitrary arrests, the use of heavy weapons, live ammunition and aircraft to disperse demonstrations, and the loss of Colonel Muammar Gaddafi's regime of its international legitimacy,

especially after the recognition of the Libyan National Transitional Council.

The United Nations and the Security Council also played a fundamental role and provided a legal motive for international intervention by issuing Resolutions (1970) and (1973), which represent the legitimate basis for intervention, in addition to economic motives and the interest-based desire of the intervening countries in arbitration and the exploitation of Libyan oil or the preservation of their oil investments. We also concluded that international intervention in Libya was rapid and many countries and parties played major roles in it. Qatar was among these countries that contributed significantly to the intervention in Libya.
Keywords: "international intervention", "Libya", "motives", "United Nations.

المقدمة

إن فكرة التدخل الانساني هي فكرة ترتبط بالمجتمع الدولي، والنظم العرفية التي كانت تهدف جزئياً أو كلياً إلى حماية حقوق الانسان، ومن ثم تطورت بتطور مبادئ حقوق الانسان في المجتمع الدولي، وبما إن الهدف من حماية حقوق الانسان هو احدى طرق التدخل الدولي الانساني التي تهدف بوقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، والحيلوله دون استمرارها، وبما ان بحثنا يتحدث عن التدخل الدولي الانساني في ليبيا عام ٢٠١١، سوفه نتطرق الى الالية المشروعة التي سمحت بشرعية التدخل الدولي الانساني.

تختلف الحالة الليبية عن نظيرتها التونسية والمصرية، في تيار التغيير الذي شهدته المنطقة العربية في نهاية (٢٠١٠) وبداية (٢٠١١)، نظراً للنظام السياسي والقيادة السياسية في ليبيا، حيث جعل القذافي القرار السياسي، متمحوراً في شخصه المتميز بالمزاجية وتغيير التحالفات بتغير مصالحه الشخصية، التي لا تبنى على رؤية إيديولوجية واضحة المعالم، ولكن تحدد عبر عقليته الفاقدة للأهلية والمنطق السياسي، بالاضافة إلى وجود خصوصية ليبية أخرى، تتمثل في ضعف تيار المعارضة، داخلياً وخارجياً، بالمقارنة مع جارتيها الشرقية مصر والغربية تونس، نظراً للنظام المغلق الذي أسسه العقيد بعد ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩، حيث حكم البلاد لأكثر من أربعين سنة، تمكن فيها من تحويل ليبيا من أفقر الدول إلى أغناها في العالم، مع توزيع غير عادل للثورة. مع ذلك حقق اقتصادا وصناعة مزدهرة، نظاما صحيا وتعليميا مجانيا، مستوى عالي من المعيشة، بنى تحتية عصرية... بمعنى آخر، استطاع إيصال ليبيا إلى مصاف الدول ذات الرفاهية، لكن في مقابل ذلك تميز حكمه بالاستبداد، تعصب كبير للمعارضة والنقد، إبعاد السكان عن الحياة السياسية، نقص شديد في آليات التعبير عن السخط واستياء الشعب من الأوضاع، حرية تعبير مقيدة، وهذا على المستوى الداخلي.

المستوى الخارجي: كان ينظر للعقيد القذافي على أنه زعيم كاريزمي، وأيضاً وصف ب الديكتاتور البغيض وذلك حسب المواقف التي يتخذها تجاه القضايا الدولية، ومدى تناغم موقفه مع مصالح الدول ذات العلاقة،

بمعنى آخر، المصلحة هي المحدد الأساسي في مواقف الدول تجاهه.

أهمية البحث: يكسب هذا البحث الذي يحمل عنوان(الدوافع والتكييف القانوني للتدخل الانساني في ليبيا) أهميتها من طبيعة الموضوع الذي تتناولة، والذي يعد من المواضيع الحساسة في الوقت الحاضر، حيث اصبح التسليم بأهمية القانون الدولي الانساني أمراً بديهياً. فالقانون الدولي الإنساني يحاول بتطبيق قواعده حماية المدنيين الذين يجدون انفسهم – بفعل الظروف الميحطه بهم – وسط ميادين القتال وفي حالة خطر. هذا الموضوع يعد من أهم القضايا في القانون الدولي والعلاقات الدولية بحيث أحدث الكثير من الجدل بين الباحثين والمحللين، وكذلك التصاعد الحاد الراهن لظاهرة الأزمات الداخلية في الدول العربية وتأثيرها المباشر على الاستقرار الدولي والاقليمي والمحلي، وما يترتب عليها من المسؤولية الانسانية والقانونية الملقاة على عاتق النظام الدولي إزاءها، وبما أن كون النظام السياسي الليبي مخالف لجميع الأنظمة السياسية في العالم مما يجعله يستحق الدراسة والتمعن لفهم وتفسير العلاقة بين طبيعة النظام وأسباب التدخل، وكذلك كون التدخل في ليبيا لعبت فيه جامعة الدول العربية دوراً على عكس دورها في تونس ومصر والرغبة الملحة في تعميق الأسباب الحقيقية للتدخل الدولي لأغراض إنسانية في ليبيا، وإبراز آثاره.

إشكالية البحث : تتمثل إشكالية هذا البحث حول ما مدى التدخل الدولي الانساني في ليبيا كان نتيجة لتوفر مصالح وأهداف استراتيجية أو هو رد فعل دولي لحماية قيم إنسانية وأخلاقية؟

المطلب الاول: الأسباب المؤدية للتدخل الدولي الانساني في ليبيا

الموقع الاستراتيجي لليبيا واحتلالها مكانة خاصة بين الدول المصدرة للبترول بالإضافة إلى مساحتها الجغرافية الكبيرة إضافة إلى التقارير الإيجابية التي جعلتها على رأس دول المنطقة من ناحية التنمية البشرية ولا ننسى كاريزما القذافي وعلاقاته الخارجية عامة والإفريقية خاصة بالإضافة إلى عوامل أخرى وأسباب عديدة متداخلة ادت إلى تفاقم الازمة الليبية، وحولتها من مجرد انتفاضة واحتجاج، إلى حالة من التمرد والعصيان إلى أن وصلت إلى حرب أهلية أدت إلى تدويل الأزمة الليبية واستدعت تدخلا دوليا فيها.

الفرع الاول: الاسباب الداخلية

من المسلم به أن الأوضاع السياسية تتأثر إلى حد ما وتتشكل وفقاً للظروف التاريخية السائدة في المنطقة وما يحيط بها. فالكراهية المتراكمة والمرارات وفقدان الثقة بين الشعب الليبي والنظام القائم تحولت إلى سبب كاف لتفجير الأزمة. تعتبر الظروف السياسية والاقتصادية من أقوى الدوافع تأثيراً في تأجيج الأزمة، فالبعد السياسي ذات صلة بمظالم مرفوعة ضد السلطة السياسية، وكذلك عملية التوريث في السياسة لابناء القذافي الذين تحكموا بالملفات الرئيسة السياسية والأمنية والاقتصادية، بالإضافة إلى العديد من الأسباب الداخلية المساهمة في الأزمة الليبية منها ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وتاريخي والخ. لكن في موضوعنا هذا سوف نتطرق إلى ثلاثة مواضيع مهمة لها دور فعال في قيام الأزمة الليبية ٢٠١١.

اولاً- الأسباب السياسية

إن عامل انتشار التغيرات الشعبية ضد الأنظمة السياسية في الدول المجاورة (تونس، مصر)، ونجاحها في تغيير هرم السلطة السياسية، جعل الشعب الليبي يرغب هو أيضاً بالتغيير. فهذه التحركات تهدف إلى تغيير أنظمة الحكم والمطالبة بتنحي رؤساء يرفضون التخلي عن مناصب الحكم. «هذا ما جعل الشعب الليبي ينادي بتغيير النظام وتنحي الرئيس. ان قيام ثورتي تونس ومصر غيرت الموازين، في ظل تشابه النظم الثلاث من زاوية: عدم الاعتقاد بقدرة المعارضة على الاطاحة بها، فقد أدت الثورات الشعبية المصرية والتونسية إلى تقويض الصورة النمطية عن أجهزة القمع العربي وقدرتها الفائقة على التنبؤ بالأحداث وقدرتها الدائمة على سحق التمردات والقضاء عليها، وكانت ثورة مصر بمثابة الشرارة التي أطلقت عنان الثورة الليبية»[١]، خاصة في شرق البلاد. في ١٧ فبراير ٢٠١١، قامت الانتفاضة الشعبية في ليبيا، وقد مورست من قبل النظام الليبي كل أنواع القمع والانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الانسان ضد المتظاهرين، وقد ارتكب النظام الليبي جرائم ضد الانسانية، وراح ضحيتها العديد من المدنيين[٢]. كذلك لم تستطع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من القيام بمهامها الانسانية بالشكل المطلوب، وذلك بسبب انتشار النقاط العسكرية على مشارف بنغازي وطرابلس ومدينة سرت الحدودية، بالإضافة إلى ضراوة القتال، مما أدى إلى تعرض السكان المدنيين إلى القصف الكثيف، واصابة العديد من المدنيين.

بناءاً على الوضع الانساني في ليبيا والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ضد المتظاهرين السلميين، أصدر مجلس الأمن قراره الأول رقم ١٩٧٠ لسنة ٢٠١١، وقد اصدر المجلس القرار من دون ان يكون مسبوقا بانشاء لجنة تحقيق دولية، وانما اكتفى مجلس الامن بالترحيب بإدانة الجامعة العربية والاتحاد الافريقي والامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني التي يجري ارتكابها من قبل النظام الليبي ضد المدنيين. إن صدرو القرار من دون أن يسبق بانشاء لجنة تحقيق دولي، «يرجع إلى حالة الاستعجال التي أحاطت بتدخل مجلس الأمن الدولي في الحالة الليبية، وكذلك يرجع سبب اصدار القرار رقم ١٩٧٠ إلى التصريحات غير المسؤولة وعبارات التحريض التي صدرت عن الحكومة الليبية وعن الرئيس الليبي السابق معمر القذافي».

ما تقدم هو بيان للقهر السياسي الذي ادى إلى الثورة، وسوف يكون الحديث بعده عن الحرمان الاقتصادي والتمييز القبلي بصورة واضحه ليتسم بحثنا على اهم الاسباب التي ادت إلى الثورة الليبية.

ثانياً-الأسباب الاقتصادية

كشفت تقارير التنمية للأمم المتحدة على أن ليبيا تعتبر من الدول العربية التي أحرزت تقدماً في مسار التنمية البشرية. فبعد أن كانت تحتل المرتبة ال ٦٤ على المستوى العالمي في التنمية البشرية، انتقلت سنة ٢٠٠٠ إلى المركز ال ٥٢ في تقرير عام ٢٠١٠، مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الاخيرة بالمركز الأول الافريقي في التنمية البشرية.

على «الصعيد التعليمي بلغت نسبة من يعرف القراءة والكتابة نحو ٨٨.٣% هذا على غرار ارتفاع نسبة استيعاب الطلاب الليبيين في المراحل التعليمية المختلفة وانتشار حوالي ١٥ جامعة في البلاد».

أما على صعيد الأمن الاجتماعي فقد تمتعت ليبيا بدرجة كبيرة من الامن الاجتماعي وذلك بفضل سياسات الدعم السلعي والتأمين الحي وكذلك الأمن الجنائي في ظل القبضة الأمنية للنظام. على الرغم من كل هذه المؤشرات التي تمتلكها ليبيا إلا أنها فقدت العديد من الفرص للنهضة. ويمكن القول أن الانفتاح على الغرب وتدفق الاستثمارات والشركات الاجنبية منذ عام ٢٠٠٣، للمشاركة في مشروعات البنية التحتية الطموحة للنظام، لم يحمل الكثير للمعادلة السلطوية والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع مما تزامن مع ذلك الانفتاح عن حديث عن المشروعات لبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، حمل معه مخاوف كثيرة للطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدنيا، بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام العمل على استقرار الأوضاع عبر الزيادة في الرواتب والأجور، إلا أن ارتفاع الاسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات مما حمل معه تخاوفات كثيرة لدى الطبقات العمالية الاقتصادية الاخرى التي ساهمت في تفجير الازمة الليبية والتي نلخصها بما يلي:

أ. غياب رؤية استراتيجية سليمة للتخطيط الاقتصادي وطغيان نمط الارتجال وغياب دراسة محكمة لموارد البلاد وسبل استثمارها وفق سياسات مؤسسية على قواعد علمية. كذلك تعتبر ليبيا من أغنى الدول العربية بعد دول الخليج، وذلك بفضل حجم الموارد الطبيعة لديها، اذ تعد ليبيا واحدة من الدول المهمة المصدرة للنفط والغاز، وتملك أكبر احتياطات للنفط في إفريقيا كل هذه المؤشرات وضخامتها لم تنعكس تنمية على أرض الواقع، ولم تظهر إيجابياً على المستوى المعيشي للشعب الليبي[٣].

ب. فقدان العدالة في توزيع الثروات. ان نظام القذافي والدائرة الضيقة المحيطة به كانت تستأثر بمعظم العائدات المالية النفطية والتوجه بها نحو زيادة الانفاق على التسليح ومنع المواطن الليبي من معرفة ايرادات ونفقات هذا القطاع الحيوي لليبيا، في ظل غياب مطلق لمؤسسات الرقابة. لذا ترتب على ذلك حرمان وظلم للمواطنين الليبيين من التمتع بخيرات البلاد .

ت. سياسات التهميش والفساد. شهدت ليبيا انتشار الفساد السياسي والمالي وحتى الاداري حيث احتلت المركز الرابع على المستوى العربي وفقاً لمؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة العفو الدولية. فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي المقدرة ارصدته بما يزيد عن ٢٠٠ مليار دولار من الفائض المالي النفطي، وعلاوة على دخل الخزينة الليبية البالغ ٥٠ مليار دولار سنوياً فهناك حالات تفاوت كبيرة في توزيع الثورة، بدلا من التوزيع العادل لمليارات الدولارات على الشعب[٤].

ث. سوء استخدام عائدات النفط. من المعلوم أن الثروة النفطية في ليبيا، ليست متميزة بارتفاع قدرتها الانتاجية ومخزونها الطبيعي فحسب، لكن أيضاً بجودة عالمية. فنصيب ليبيا من عائدات النفط كان منتظماً ومتزايداً وكان من الممكن لو وظف بشكل رشيد، نقل ليبيا إلى وضع تنموي نوعي، يضاهي نظرائه في الدول المتقدمة. لكن ثروة النفط كانت حكراً على القذافي وعائلته والمقربين جداً منه كل هذه العوامل

السلبية لحكومة القذافي التي ذكرناها آنفا أدت إلى قيام ثورة عظيمة أسقطت حكم دام ٤٢ عاما قائما على الدكتاتورية والنظام الاستبدادي.

ثالثاً- الأسباب الاجتماعية

تعتبر ليبيا في فترة ما قبل ما يسمى بثورة ١٧شباط/فبراير ٢٠١١ من الدولة العربية التي ميزها وضع اجتماعي مستمر على نحو ما، إذ تميزت ببعض المؤشرات جعلتها في مصاف الدول المرتفعة فيها التنمية البشرية. رغم ذلك نلاحظ أن الاوضاع الاجتماعية في ليبيا اذا ما قورنت بمواردها وثروتها فسنجد أن هناك فرق شاسع، «وهذا ما يعتبر أحد أهم الاسباب الاجتماعية للثروة. وهذا ما تضمنه تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي، باعتبار ليبيا بلد قبلي يضم العديد من القبائل والتكوينات الاجتماعية المختلفة نحاول في هذه العجالة دراسة اهم المحددات او العوامل الاجتماعية التي ادت إلى تفجير الازمة الليبية سنة٢٠١١».

أ- التركيبة القبلية للمجتمع الليبي: تعد ليبيا من المجتمعات العربية القليلة التي تؤثر فيها القبيلة تأثيراً كبيراً على نظامها الاجتماعي وتلعب في توجيه الاحداث السياسية للجماعات والعناصر السياسية(٥).

ب- التغيير الديموغرافي: ساهم في تصاعد الاحتجاجات والثروة على النظام التغيير الديموغرافي وازدياد شريحة الشباب العمرية، وانفتاحهم على العالم الخارجي. فالشباب الليبي يشكل ٥٢% من مجموع السكان (تحت سن ٢٥ سنة)، اضافة الى ان ٨٠% من الليبيين يعيشون في المناطق الحضرية، أي المدن والبلدات. الشباب الليبي لم يكن مستعداً ان يقبل لم يكن مستعداً ان يقبل التناقضات بين الشعارات والسياسات التي تربى عليها ونشأ في اطارها.

ج- ، والتي تؤكد على قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب، وبين واقع يناقض ذلك تماماً في ظل سياسات الانفتاح والخصخصة، التي هدمت قطاعات كبيرة من هؤلاء الشباب، بل وهددت مصالح بعض اتباع النظام، الأمر الذي زاد من نقمة الشباب تجاه كل السياسات، ما ولد لديهم حافزاً للتغير والثورة على النظام. لذا شاهدنا ان الشباب مثلوا البنية الاساسية للثورة في ليبيا، وكذلك كانوا قادة الثورة والاحتجاجات، وكانوا من المحامين والقضاة والمثقفين والصحفين والكتاب.

د-تم تأسيس العديد من الهياكل القبلية التي تشكل قيوداً وحصاراً على حرية الشعب الليبي نذكر منها:

- تأسيس ما يسمى بـ"النوادي القبلية" تعمل على محاصرة المطالب المحلية التي يمكن ان تتحول إلى حركات احتجاجية اذا تراكمت، حيث تكون الوظيفة الاساسية لهذه النوادي القبلية هي مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر واستئصالها.

الفرع الثاني: الاسباب الخارجية

هناك العديد من المحددات والفواعل الخارجية التي أسهمت في تبلور الاحداث وتسارعها في الداخل الليبي، ودفعت إلى جانب الأسباب والعوامل الداخلية إلى تعقد الازمة واستصعابها على الحل، مما سارع باشتعالها.

وسنأتي في هذه المحطة على ذكر أهم السياقات الخارجية التي تزامنت مع الأزمة الليبية وصاحبتها وأثرت على حيثياتها.

اولاً- التحولات الاقليمية إزّاءّ الأزمة الليبية

حدثت في الوطن العربي مطلع عام ٢٠١١ حركات شعبية قوية تهدف إلى تغيير جذري في أوضاع عدد من الأقطار العربية. بدأت أولى شرارتها في تونس، سرعان ما تصاعدت بوتيرة سريعة حتى مكنها من الاطاحة بالنظام ونخبته في أيام قليلة، وقد كانت رسالة واضحة وهي ان الحكم البوليسي والعنف المفرط غير قادرين على التصدي لثورة شعبية[٦]. لذلك سرعان ما انتقلت الشرارة إلى مصر التي كانت قد بدأت تموج بارهاصات الثورة وانفجرت مظاهرات سلمية حول التغيير فاستطاعت في ظرف أسبوعين وأيام قليلة الاطاحة برأس النظام ومعاونيه، وبعد ذلك انتقلت شرارة المطالبة بتغيير النظام إلى كل من ليبيا واليمن وسوريا.

يبدو حالياً أن الحراك السياسي أو ما يعرف اعلامياً بالربيع العربي كان نقطة تحول جوهري في ميزان القوى الاقليمية. ففي السابق كان هذا النظام يعتمد في تعريفه وقواعده وتفاعلاته على المستوى الفاعلين التقليدين أي الدول، أما اليوم فقد اصبحنا أمام فاعلين جدد من غير الدول، كالجماعات المسلحة، غير الخاضعة للدولة، وعصابات الجريمة المنظمة والأذرع المسلحة لاثنيات واقليات، علاوة على تواجد تنظيم القاعدة، وهو ما يجعل ميزان القوى عرضة للتبدل، ذلك ان ديناميات السياسة الداخلية في كل بلد تؤدي دوراً يجعل الامر اكثر تعقيداً، لذلك نجد أن العوامل المتعلقة ب"الايديولوجياً"، النموذج، الاقتصاد، والاثنية، يجرى توظيفها بقدر متزايد لتعظيم مواقع الفاعلين وفي هذه الوضعية المتمسكة بالسيول الاستقطاب إلى حد كبير، تلجأ كل الأطراف الاقليمية أو الخارجية أو العابرة للاقليم إلى السيطرة وزيادة قدرتها على التأثير.

وفيما لا ينبغي تجاهل استراتيجيات أطراف دولية مختلفة تستخدم كافة السبل والوسائل لمضاعفة دورها الاقليمي سواء بمحاصرة التهديدات أو الحد منها، أو توسيع دائرتها، فان الحلول المناسبة هي التي تنبع من الاقليم بما يستجيب لمراعاة اعتبارات ديناميات السياسية الداخلية في الدولة، ومصالح جميع الاطراف، حيث ينبغي ان تتضمن الحلول معالجة الاحتمالات المختلفة لاثارة النزاعات وبروز القضايا الترابية أو الحدودية، وهو ما اتضح في حالة ليبيا والجزائر ومصر حتى الان. ومثلما كانت "ثورة الياسمين" في تونس ملهمة لشباب حركة "٢٥ يناير" في مصر كانت هذه الأخيرة أيضاً الملهمه لثورة "١٧ فبراير" الليبية والتي تأثرت بما يجري في مصر هذا على غرار أن الشعب الليبي أكثر قومية وانصهاراً في البعدين الثقافي والسياسي المصري، حيث استهلت مبادئ الثورة العربية، من حرية وعدالة اجتماعية بهدف القضاء على الفساد والاستبداد المتفشي، «في البلدين تجاوباً مع تحديات العصر، وعليه وقف مبدأ تصدير الثورة فان انفجار الاوضاع في دول الجوار قد

كان لها أثر بالغ في تحفيز بقية الشعوب ذات الهم المشترك وتحفيزهم على الانتفاضة أملا في واقع أفضل».

ثانياً- مخرجات النظام الدولي

هناك مجموعة من الظواهر التي بدأت تبرز خلال المرحلة الراهنة في التطور النظام الدولي، أبرزها تأثيراً في مواقف القوى الكبرى من القضايا والثورات العربية ما يلي:

أ- إعادة التشكيل الدولي: حيث شهدت تلك المرحلة صراعاً بين القوى الكبرى يتعلق بعملية إعادة تشكيل النظام الدولي الجديد والاشكالية المحورية تتمثل في أنه رغم اقرار القوى الكبرى والصراع الدولي على الية التدخل بما فيها الولايات المتحدة الامريكية بأن الوقت حان لإعادة تشكيل النظام الدولي إلا أن هذه القوى لم تصل إلى اتفاق على القواعد المنظمة لإعادة تشكيل هذا النظام وقواعده قيادته وادارته وتيسيره، ولكل منها رؤيتها المعبرة عن مصالحها الاستراتيجية. من هنا نجد أن كل القوى الدولية الكبرى تسعى إلى تقوية مواقعها في أطوار اقليمية استراتيجية هامة بالنسبة إليها، كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة الامريكية التي أعلنت بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٢ عن استراتيجية دفاعية جديدة تقوم على نقل التركيز إلى منطقة اسيا والمحيط الهادي، وذلك نتيجة للتقدم العسكري الصيني والتحديات الجديدة في هذه المنطقة اتفاقيات للتجارة الحرة(٧).

ب- المساس والدوافع في الشؤون الداخلية للدول: إن التدخل الدولي لا يقوم دائماً على اساس اغراض انسانية فغالباً ما يتم التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول لاعتبارات اقتصادية أو امنية أو سياسية تتعلق بالمصالح الاستراتيجية، ولا يقتصر التدخل الخارجي للشؤون الداخلية للدول على التدخل المباشر انما قد يتم بوسائل وادوات غير مباشرة تشمل الضغوط الاعلامية وتمويل بعض منظمات المجتمع المدني وتدريبها على اعمال الحشد وممارسة الضغوط على نظام الحكم، وقد زادت فعالية هذه الوسائل غير المباشرة وبدأ تاثيرها واضحا في البلدان العربية التي شهدت ثورات شعبية.

ج- تنامي دور الاعلام وبخاصة شبكات التواصل الاجتماعية داخل الدول وفيما بينها: إذ تعد ظاهرة التنامي المستمر والمتعدد الاشكال لدور وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعية من الظواهر المحيطة بعملية تشكل النظام الدولي الجديد على المستوى السياسي داخلياً وخارجياً والتي تعامل معها.

المطلب الثاني: التكييف القانوني للتدخل الدولي الانساني في ليبيا

أدى استخدام القوة المفرطة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين أثناء الثورة الليبية إلى مقتل العديد من المدنيين جراء العمليات العسكرية، وإلى ظهور مأساة انسانية وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، مما اضطر الكثير من مغادرة ليبيا إلى دول أخرى كلاجئين خاصة إلى تونس ومصر، وازداد الوضع تازماً، ووجد

المجتمع الدولي نفسه ومن خلال منظمة الامم المتحدة وعبر مجلس الأمن مضطرا لاتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية وانقاذ المدنيين من ويلات النزاع المسلح في ليبيا، إن لكلِّ تدخلٍ اساسٌ قانوني يرتكز عليه لتبريره وصبغه بالمشروعية الدولية وذلك بضرورة توفر سبب مقنع ونص قانوني يعتمد عليه الطرف المتدخل التزاماً منه بالشرعية الدولية. من هذا المنطلق، إن التدخل في ليبيا لم يشذ عن هذا المبدأ، فقد كان له أساس قانوني اعتمدت عليه القوات المتدخلة في ليبيا من خلال القرار رقم (٢٠١١/١٩٧٣) الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

من خلال هذا المطلب سأحاول التطرق في الفرع الاول إلى موقف جامعة الدول العربية من الازمة الليبية وقرارها رقم (٧٣٦٠) الممهد للتدخل الدولي الانساني في ليبيا. وسنتطرق في الفرع الثاني إلى دور جامعة الدول العربية بحث الامم المتحدة لاصدار القرار الأممي رقم (١٩٧٣) القاضي بالتدخل الدولي الانساني في ليبيا.

الفرع الاول: موقف جامعة الدول العربية من الازمة الليبية وقرارها رقم (٧٣٦٠) الممهد للتدخل الدولي الانساني في ليبيا

تحركت جامعة الدول العربية إزاء الازمة الليبية في موقف غير مسبوق تجاه أي أزمة عربية في باكورة خروجها المفاجئ عن نهجها المألوف، حيث مثل هذا الموقف استثناءً في مثل هذه الحالات، خاصة أنه أعقب موقفها الحيادي السلبي من الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر. فقد جاء الموقف من ليبيا نقطة تحول مهمة، حيث تعاطت الجامعة بايجابية واضحة مع الأزمة الليبية منذ بدايتها، وذلك في (٢٠١١/٢/٢٢)، حيث جاء في بيان مجلس الجامعة: "قرر وقف مشاركة وفود حكومة الجماهيرية العربية الليبية، في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية، وجميع المنظمات والاجهزة التابعة إلى حين اقدام السلطات الليبية على الاستجابة، لمطالب المجلس بوقف العنف، وبما يضمن تحقيق امن الشعب الليبي واستقراره"، كما أوصى البيان وزراء الخارجية العرب، بدراسة تعليق عضوية ليبيا في الاجتماع المقبل في (٢٠١١/٣/٣)، مع ضرورة النظر في مدى التزام الجماهيرية الليبية باحكام ميثاق الجامعة العربية[٨].

نددت الجامعة بالجرائم المرتكبة في حق المتظاهرين من قبل النظام، وطالبت بالوقف الفوري لأعمال العنف بجميع أشكاله، الاستجابة لمطالب الليبيين، رفع الحظر على وسائل الاعلام وفتح وسائل الاتصال، وتأمين وصول المساعدات الانسانية للجرحى والمصابين، عبر تضافر جهود المنظمات الاقليمية والدولية لإغاثة الشعب الليبي. مهد موقف الجامعة الطريق لاصدار قرار مجلس الأمن رقم (١٩٧٣)، الذي خول قوات حلف شمال الاطلسي صلاحية القيام بفرض الحظر الجوي ومراقبته[٩]، وربما يجد «موقف الجامعة من الازمة في ليبيا تفسيره في عدة اعتبارات أهمها حرص الجامعة على اتخاذ موقف ايجابي بالانحياز المبكر إلى جانب الثوار الليبيين، تداركا منها لموقفها السلبي إزاء ما حدث في مصر وتونس، الذي أوجدته الثورات العربية لإغاثة الشعب الليبي[١٠]، والذي منح الجامعة قدرا ولو يسيرا من الجرأة السياسية، والشعور بالقدر على الفعل، والتأثير

في مجري الاحداث/ وانها لم تعد عاجزة، كما كان شائعا على مدى العقود الماضية».

بالإضافة إلى الدور اللافت والمتصاعد الذي باتت تلعبه دول مجلس التعاون الخليجي، وبالأخص دولة قطر داخل أروقة الجامعة، إذ جاء قرارها فيما يتعلق بالحالة الليبية، بمبادرة خليجية وجدت لها صدى في اطار الجامعة، ونجحت قطر عبر ثقلها في إدارة الجلسات في الحصول على الموافقة على القرار، على الرغم من رفض بعض الدول، وتحفظ أخرى، ومما سهل موقف الجامعة في هذا الخصوص علاقات ليبيا الرسمية السيئة مع عدد من الدول العربية، لا سيما دول الخليج، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، وهذا الزخم أدى إلى أن تشعر الجامعة العربية بأنها مفوضة سياسيا ومعنويا من الشعب الليبي لنصرته، والوقوف إلى جانبة ضد القمع والظلم والاستبداد الذي تمارسة بعض النظم العربية الحاكمة.

لقد لعبت البيئة المحيطة بليبيا دوراً كبيراً في تطور الأحداث الليبية فقد وقفت جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، موقفاً مسانداً للتدخل الدولي، فكان الموقف العربي غير مسبوق مثلما سبقت الاشارة اليه حيث انحازت وبسرعة إلى جانب المتمردين ضد النظام الليبي القائم واصدرت القرار (٧٣٦٠) في ١٢ مارس ٢٠١١، وهذا القرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته الغير عادية في القاهرة اذ تناول في ديباجته عدة ادعاءات في جملة من النقاط هي:

- الإشارة إلى الفضائح والجرائم المرتكبه ضد الشعب الليبي من طرف القذافي ونظامه.
- كما أكد على التشاور والتعاون مع مجلس الامن والمشاورات الجارية على مستواه وتاييد الموقف الصادرة عن مجلس التعاون ودول الخليج والاتحاد الاوربي والاتحاد الافريقي.
- كما أشاد بفكرة تعيين مبعوثا رفيع المستوى للامم المتحدة لمتابعة الوضع في ليبيا.
- كما أكد على ما جاء في قراره رقم ٧٢٩٨ بتاريخ ٢ مارس ٢٠١١ وكذلك البيان الصادر عن مجلس الجامعة بتاريخ ٢٢ فيفري ٢٠١١.
- وإذ يؤكد على ضرورة احترام قواعد القانون الدولي الانساني والمطالبة بوقف الجرائم اتجاه الشعب الليبي وانهاء القتال والإنسحاب من المناطق التي دخلتها قوات القذافي عنوة.
- وإذ يذكّر بالتزامه بالحفاظ على وحدة الأراضي الليبية وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وضمان سلامة المواطنيين والوحدة الوطنية للشعب الليبي، واستقلاله وسيادته على أرضه، ورفضه أشكال التدخل الاجنبي في ليبيا كافة، والتاكيد على أن عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة لانهاء هذه الأزمة سيؤدي إلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية الليبية حيث يقرر مجلس الجامعة النقاط التالية[١١]:

أ- الطلب من مجلس الامن تحمل مسؤولياته ازاء تدهور الاوضاع في ليبيا، والعمل على فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، واقامة مناطق امنة لا سيما المناطق التي تتعرض للقصف كاجراءات وقائية.

ب- التعاون والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي، أما ما تركته السلطات الليبية من جرائم ضد الشعب الليبي الذي أفقدته الشرعية حسب رأيهم.

ج- دعوة جميع الدول العربية والصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية التي تقديم المساعدات العاجلة وكذلك للدول الأخرى المساعدة على اجلاء المواطنين العرب الراغبيين في مغادرة ليبيا.

د- مواصلة التنسيق إزاء الموقف في ليبيا مع الامم المتحدة والاتحاد الافريقي ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

نلاحظ أن القرار ٧٣٦٠ الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته الغير عادية والصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/١٢، قد رفع الحرج على الدول الأعضاء في مجلس الأمن لتبني أي قرار ضد الحكومة الليبية بل وزاد على ذلك أنه قام بتعبيد الطريق لأي تدخل مفترض عن طريق جملة من الادعاءات وتهويل الوضع في ليبيا وهذا ما توج فعلا بقرار مجلس الامن رقم ١٩٧٣ والصادر أيضاً عن مجلس الأمن في ذات القضية (الليبية).

بالإضافة إلى موقف الجامعة العربية نذكر موقف الاتحاد الافريقي من الازمة الليبية التي رفض ولو بقدر المستطاع على عدم تدخل الدول الاقليمية في الشؤون الداخلية في اي بلد عربي. فتمثل ليبيا ثقلاً كبيراً للاتحاد الافريقي، وذلك نظراً للخصوصيات في العلاقات التي ربطت معمر القذافي بالاتحاد وبالعديد من القادة الأفارقة، الأمر الذي دفع به لأن يهتم بالثورة الليبية اهتماما كبيرا وملحوظا. فكان الموقف الافريقي منذ بداية الازمة رافضا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا، خلافا إلى ما توجهت به جامعة الدول العربية التي نادت بالتدخل العسكري في ليبيا بعكس موقفها من الثورة المصرية والتونسية. حتى ان الاتحاد امتنع منذ البداية عن توجية أي إدانة مباشرة للقذافي، كما أنه لم يعلق عضوية اجتماعاته الرسمية كما فعلت الجامعة العربية، بل إن الاتحاد الافريقي – الذي لعب القذافي دورا بارزا في تأسيسه – رفض ادانة ما وصفه بأسلوب القمع العنيف ضد المظاهرات في ليبيا إثر صدور القرار الاممي رقم (١٩٧٣). فاتخذ الاتحاد الافريقي موقفاً يرفض فيه العمليات التي تستهدف المواطنين، كما شدد على ضرورة تطبيق حظر الطيران بالقوانين الدولية. كما وأكد الإتحاد الإفريقي على بذل مساعي السلام لحل الازمة الليبية سلميا.

الفرع الثاني: دور جامعة الدول العربية في اصدار قرار مجلس الامن رقم (١٩٧٣) القاضي بالتدخل الدولي الانساني في ليبيا

إن الموقف الرسمي للجامعة العربية الذي تحفظت عليه بعض الدول العربية، كسوريا واليمن والسودان والجزائر، لم يستطع أن يشق طريقة للتبني والتنفيذ من جانب مجلس الامن الدولي لاسباب بعضها يرتبط بمعارضة بعض الدول الكبرى وبعضها يرتبط بتحفظات على الاقدام على مثل هذه الخطوة.

ويعتبر موقف جامعة الدول العربية من الازمة الليبية غير مسبوق لخروجها المفاجئ عن نهجها المألوف، حيث شكل هذا الموقف استثناءً في مثل هذه المجالات، خاصة أنه أعقب موقفها الحيادي السلبي من أحداث أزمتي تونس ومصر. فقد جاء موقفها نقطة تحول مهمة، حيث تعاطت الجامعة بإيجابية واضحة مع الأزمة الليبية منذ بدايتها، حيث اتخذت موقفاً رسمياً من الأحداث لتنحاز إلى المتمردين ضد النظام القائم، ثم سرعان ما اتخذت قراراً في ١٢ مارس ٢٠١١ المدنيين حسب زعمهاالمدنيين حسب من أجل حماية المدنيين حسب زعمها[١٢]. ، المدنيين حسب زعمها ، بالموافقة على فرض حظر جوي على ليبيا من أجل حماية المدنيين حسب زعمها، كما مهد موقف الجامعة العربية الطريق لاصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ القاضي بتدخل قوات حلف الشمال الأطلسي، الذي يتيح لمجلس الامن اتخاذ كافة الاجراءات لحفظ السلم والأمن الدوليين.

أصدر مجلس الأمن القرار (١٩٧٠) في (٢٠١١/٢/٢٦) حيث أقر فيه أنه يدرك مسؤوليته في مجال حماية السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، واعتمد القرار بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وطالب وقف العنف فوراً، ودعى إلى اتخاذ الخطوات الكفيلة لذلك وبتلبية المطالب المشروعة للسكان وان الجرائم التي ترتكب في ليبيا هي جرائم ضد الانسانية.

وأهم ما جاء في هذا القرار:

- إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية
- حظر الأسلحة، تجميد الأصول
- حظر السفر على مجموعة من الأشخاص عددهم القرار.
- إنشاء لجنة جديدة للجزاءات.

كما وأصدر مجلس الأمن القرار رقم (١٩٧٣) في (٢٠١١/٣/١٧) [١٣] الذي يتضمن في الأساس إقامة منطقة حظر جوي في ليبيا بهدف توفير الحماية للمدنيين في مواجهة الاستخدام المفرط للقوة من جانب نظام القذافي. ولقد امتنعت روسيا والصين من التصويت عليه حيث تمسكتا بمبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وقد تم العمل بقرار (١٩٧٣) بعد تصويت ١٠ دول لصالحه وامتناع خمسة دول من التصويت عليه. وعليه فإن هذا القرار يجسد مبدأ مسؤولية المجتمع الدولي في التدخل العسكري لحماية المدنيين في ليبيا من خلال طلب جامعة الدول العربية من مجلس الأمن الدولي تولي مسؤولية حماية المدنيين في ليبيا، ومن ثم فإن مبدأ مسؤولية الحماية هو حماية المواطنين ضد جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والابادة الجماعية أو التطهير العرقي.

حرص الجامعة العربية على اتخاذ موقف ايجابي بالانحياز المبكر إلى جانب الطرف الشعبي حسب قناعت دول الخليج خصوصاً قطر، تداركا منها لموقفها السلبي ازاء ما حدث في تونس ومصر، بالاضافة إلى ادراكها ان المعطيات الدولية تشير إلى وجود توافق دولي بخصوص التدخل الخارجي لفض النزاع، وان قرارا

دوليا سيصدر عن قريب معلنا فرض التدخل الاجنبي لاسقاط النظام القائم، وان كان تحت ذريعة حماية الشعب الليبي، فلم تجد الجامعة بدا من اتخاذ موقفها هذا، درءاً لما سيقال عن صمتها تجاه تجاوزات "القذافي" حسب زعمهم، وتخاذلها عن نصرة الشعب الليبي، في الوقت الذي تحركت الدول الاجنبية لفض النزاع في ليبيا.

ومما سهل موقف الجامعة بهذا الخصوص، علاقات ليبيا الرسمية السيئة مع عدد من الدول العربية لا سيما دول الخليج، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وقطر في السنوات الأخيرة، كما أظهرت دول الخليج بدورها التعاطف والوقوف إلى جانب المتمردين من الشعب الليبي لتخليصهم من النظام الحاكم عندهم، وهذا التعاطف لم يقف عند حدود المطالبة بمحاسبة "القذافي" على ما ارتكبه في حق شعبه، بل تأييد أية اجراءات دولية تستهدف رفع المعاناة عن الليبيين سواء لجهة تقديم المساعدات الانسانية أو الطبية وحظي الدور الاغاثي والانساني بجانب ملحوظ من الاهتمام الخليجي، وهو ما تجد مؤشراته وملامحة في قيام قطر بتسيير قوافل من المساعدات الانسانية إلى مدينة بنغازي الليبية، وكذلك قيامها بامداد المدينة بكميات من المنتجات البترولية بقيمة ٣٥ مليون دولارا واتخاذ خطوات داخل مجلس الأمن لمنع "القذافي" من المضي قدماً في تجاوزاته حسب ادعاء قطر. بالتالي هي تريد أن تكون شريكاً أساسياً في ترتيبات ما بعد "القذافي" بليبيا لضمان قيام نظام عربي ليبي يحقق طموح الشعب الليبي بعد التضحيات التي قدمها وكذا يتلائم والفكر الإخواني في كل من قطر وتركيا وغيرها من الدول الناقمة على نظام الحكم في ليبيا بقيادة" القذافي".

بالتوازي مع ذلك، دعمت دول مجلس التعاون الخليجي الثورة الليبية من خلال الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي وكانت قطر أول الدول العربية والخليجية التي اعترفت به في ١٨ مارس ٢٠١١، كممثل شرعي وحيد للشعب الليبي، الأمر الذي أدى إلى قيام قطر بالمساعدة في تسليح الثوار الليبيين وإدارة شؤون المناطق المحررة من قبضة "القذافي". لم يقتصر الدور الخليجي في مساندة ودعم الثورة الليبية على الدور السياسي فحسب انما امتد ايضاً، ليشمل الدور العسكري، ولاسيما من جانب السلاح الجوي الخليجي المشارك في الضربات الاولية على ليبيا.

قبل استصدار قرار الجامعة العربية رقم ٧٦٣٠ الذي منح مجلس الأمن الدولي حق اصدار قرار بالتدخل في ليبيا، عقد اجتماع طارئ في مقر الجامعة العربية حيث شهد انقساماً حاداً حول تحديد القرار. فتزعمت دول مجلس التعاون الخليجي تيار الموافقة، فيما رفضته الجزائر وسوريا والسودان واليمن، لينتهي الإجتماع في آخر المطاف بالموافقة على فرض الحظر الجوي على ليبيا. بعد الإجتماع صرح وزير خارجية سلطنة عمان "يوسف بن علوي" الذي ترأس الاجتماع في مؤتمر صحفي مشترك مع الأمين العام للجامعة العربية "عمور موسى": أن الدول العربية توافقت على قرار فرض حظر جوي على ليبيا، ورفضت في الوقت نفسه أي شكل من أشكال التدخل العسكري البري، حيث أكد "بن علوي" أن هذا الحظر ينتهي بانتهاء الأزمة الليبية.

كما قرر وزراء الخارجية العرب تقديم المساعدات العاجلة للشعب الليبي عونا لهم على الصمود في وجه الاعتداءات التي يتعرضون لها حسب ادعائهم، وفتح قنوات اتصال مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي، واعتبر الامين العام للجامعة العربية في مؤتمر صحفي قرار وزراء الخارجيه فتح قنوات تواصل مع المجلس

الوطني الانتقالي الليبي اعترافا عمليا به، وأكد "عمرو موسى" أن تعرض الشعب الليبي لانتهاكات جسيمة وجرائم خطيرة من قتل المدنيين والتحريض على أعمال العنف والعدوان من طرف السلطات الليبية يفقدها الشرعية. كما أوضح أن قرار مجلس الجامعة بفرض حظر جوي على الأجواء الليبية لا يعني التدخل العسكري بأي حال من الأحوال، وأضاف أن صبغة القرار جلية في هذا الشأن، وهي أننا نطالب مجلس الأمن الدولي الذي له أن يقرر ما يراه طبقا لمبادئ القانون الدولي الانساني وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الانسان المتعارف عليها عالمياً، حيث اعتبر "موسى" أن الحظر الجوي لا يعدو أن يكون عملية وقائية وليست عسكرية غرضها حماية المدنيين الليبيين، كما أنه أكد على أن يكون القرار المتخذ يؤكد على مراعاة سيادة وسلامة دول الجوار، سواء كان منها العربية أو الافريقية، مشيرا إلى ان هناك تنسيق بين الجانبين العربي والافريقي رغم بعض الاختلافات.

الموقف الذي اتخذته الجامعة بشأن الحظر الجوي متوافق إلى حد كبير مع المطلب العربي الشعبي، حيث تظاهر مئات المواطنيين العرب أمام مقر جامعة الدول العربية قبيل وخلال الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب، لمطالبة المجتمع الدولي بفرض حظر جوي على ليبيا، كما ان المتظاهرين في ليبيا لم يكن موقفهم مخالفا لباقي جمهور العرب في مختلف الدول آنذاك خاصة مع هبوب رياح ما يسمونه بالربيع العربي، بل كانوا يرددون هتافات تطالب بالتدخل الأجنبي الفوري لتحريرهم من رصاص النظام، حسب ادعائهم وتضليلهم من طرف وسائل الإعلام المسيرة خاصة قناة الجزيرة الاخبارية القطرية، «والتي كان لها السبق في إثارة الأزمة والتحشيد لها والتي ظهرت في صورة المرشد والموجه للرأي العام العربي والعالمي ومصورة على أن الصراع في ليبيا غير متكافئ وأن هناك انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان من الجانب الحكومة الليبية، وأن العالم سيشهد حدوث كارثة في ليبيا لولا تدخل دولي سريع»[١٤].

الخاتمة:

الحديث عن التدخل الدولي الإنساني لاغراض إنسانية واجه العديد من الإشكاليات القانونية حول امكانية جوازه وتأييده لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان او رفضه المساس بسيادة الدول، لان التدخل يستدعي استعمال القوة او يكون ذا طابع عسكري مثلما قام به حلف الناتو في ليبيا. فإن كان التدخل الدولي الانساني قد ساهم في حل النزاعات الداخلية وقام بحماية حقوق الأقاليات ضمن العديد من الدول، ففي ليبيا لم يعط نفس النتائج. فالتدخل الدولي الانساني في ليبيا كان له أهدافا أساسية لصالح بعض الدول الأجنبية والعربية.

تكشف لنا دراسة بحثنا هذا حالة النزاع الليبي أن مبدأ التدخل شهد تفويضا له منظما ومدعوما من أطراف ومنظمات سياسية واهما القرارات التي صدرت من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، ولكان كان القرار الذي اطاحة بعصر القذافي هو (٧٣٦٠)والذي فوض مجلس الامن الدولية بالتدخل السريع في ليبيا ، وعلى ضوء هذا القرار اصدر مجلس الامن قراراً (١٩٧٣) وذلك لارساء مبادئ حماية حقوق الانسان والحد من الجرائم المرتكبة ضد الانسانية من قبل النظام الليبي بزعامة العقيد معمر القذافي.

الإستنتاجات:

١-يمكن اختصار الحالة الليبية على انها حالة تم فيها تدخل اجنبي بغرض الاطاحة بالنظام الليبي بزعامة القذافي، الذي اصبح لا يخدم مصالحه.

٢- مع التحرك لايجاد سلطة جديدة موالية للغرب لاستغلال الطاقة النفطية الليبية، وكسب المناقصات من قبل شركاتها، في ظل تأزم الوضع الاقتصادي لغالبية دول العالم خاصة الاوروبية، وهذا ما يجعل ليبيا المنقذ لاقتصادياتها.

٣- من هنا فالتدخل كان انسانياً كهدف معلن، لكسب الشرعية الدولية في ظل غيابها في العديد من التدخلات مثل التدخل في كوسوفو، وهايتي.....الخ، من تسعينيات القرن الماضي، وهو تدخل يحمل في طياته مصالح القوى الكبرى.

التوصيات:

١- ضرورة تأسيس جملة من القناعات للتواصل والتفاعل بايجابية مع الطروحات العالمية في ميدان حقوق الانسان، حيث ان رفض هذه الطروحات بحجة الامن والخصوصية الثقافية لا يمكن ان يجنب الدول الاستغلال السيئ لمبدأ التدخل الانساني ضدها في المستقبل على غرار ما تم في ليبيا.

٢- السبيل الوحيد لرد التدخل الانساني، هو نشر ثقافة حقوق الانسان واحترام الحريات الاساسية للانسان وترسيخ قواعد القانون الدولي.

٣- يجب أن لا يكون التدخل الدولي الانساني باستخدام القوة العسكرية بديلاً أساسياً لسياسات قد تكون أكثر حسما وفاعلية في وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وحل النزاعات الداخلية في الدول كوسائل الضغط والاكراه.

الهوامش

(١) وليلم سي تايلور، الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الاوسط، ترجمة أسامة عباس وعمرو بسيوني، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط١، ٢٠١٨، ص٢٧٩.

(٢) محمد عاشور مهدي، قراءة في اسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراتة المحتملة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، دون سنة النشر، ص٨.

(٣) منى جلال عواد، التطورات السياسية في ليبيا بعد ثورات الفاتح من أيلول، مجلة العلوم السياسية، العدد (٢٨)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة الخامسة عشر، كانون الثاني ٢٠٠٤، ص ١٦١.

(٤) أياد عبد الكريم مجيد، ليبيا ما بعد القذافي....التحديات وأفاق المستقبل، أوراق دولية، العدد (٢٠١٢)، السنة الثالثة عشرة، مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١٦.

(٥) علي عبد اللطيف حميدة، الأصوات المهمشة الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وما بعده، ترجمة: عمر ابو القاسم الككلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٣٤-١٣٥.

(٦) مفيد الزيدي، ليبيا رؤية من الداخل ونظرة إلى المستقبل، الملف السياسي، العدد (١١٠)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص١٧.

(٧) محمد عبد الحفيظ الشيخ، أبعاد التدخل الأنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربيبة (ليبيا-سوريا) نموذجاً، ص١٠٤.

(٨) أحمد سعيد نوفل وأخرون، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية،(لبنان: المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، الطبعة الاولى، ٢٠١٤)، ، ص٢٧٦.

(٩) عباس كاظم عبيد، جامعة الدول العربية وثروات الربيع العربي، دراسات سياسية واستراتيجية، العدد (٣١)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٥م، ص٩٦-٩٧.

(١٠) جامعة الدول العربية، القرار رقم٧٣٦٠، بتاريخ٢٠١١//٣/١٢، يتعلق بتداعيات الوضع في ليبيا والموقف العربي، للمزيد انظر: محمد بدري عيد، "الأدوار الداخلية للجامعة العربية في الأزمات الأقليمية، السياسة الدولية، تاريخ الزيارة: ٢٠١٩/٤/٦ http: //www.siyassa.org.eg/NewsQ/2070.asp.

(١١) القرار رقم٧٣٦٠ الصادر عن مجلس الجامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته الغير عادية بتاريخ ١٢مارس٢٠١١ بشأن الأحداث الجارية في ليبيا والموقف العربي.

(١٢) نور أو علي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، ماستر قانون ووسائل ألاعلام، جامعة تطوان، متوفر على الموقع الالكتروني، ساعة وتاريخ اخر زيارة، ٠٨: ١٣، ٢٠١٩/١/٢٦، http: //www.startimes.com/f.aspx?t=33733818.

(١٣) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرار رقم (٢٠١١) S/RES/١٩٧٠.

(١٤) حسن صبرا، نهاية جماهيرية الرعب، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢، ص٢٨١.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب العربية والمترجمة

١- وليلم سي تايلور، الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية-العسكرية في الشرق الاوسط، ترجمة أسامة عباس وعمرو بسيوني، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط ١، ٢٠١٨.

٢- حسين صبرا، نهاية جماهيرية الرعب، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط٢، بيروت، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٣- علي عبد اللطيف حميدة، الاصوات المهمشة الخضوع والعصيان في ليبيا اثناء الاستعمار وبعده، ترجمة: عمر الككلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.

٤- محمد مهدي عاشور، قراءة اسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، دون سنة النشر.

٥- مفيد الزيدي، العرب والنظام الدولي وارهاصات الربيع العربي، دار الكنوز للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦م.

ثانياً: الدوريات.

١- اياد عبد الكريم مجيد، ليبيا ما بعد التغيير... التحديات وافاق المستقبل، اوراق دولية، العدد (٢١٢)، السنة الثالثة عشرة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان٢٠١٢.

٢- عباس كاظم عبيد، جامعة الدول العربية وثروات الربيع العربي، دراسات سياسية واستراتيجية، العدد (٣١)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٥

٣- محمد عبد الحفيظ الشيخ، ابعاد التدخل الانساني للامم النتحدة في احداث الثورات العربية (ليبيا وسوريا انموجاً)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٤٣-٤٤)، الحمعية العربية للعلوم السياسية، بيروت، ٢٠١٤

٤- محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام ٢٠١١، المستقبل العربي، العدد (٤٣١)، السنة (٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني/يناير٢٠١٥.

٥- منى جلال عواد، التطورات السياسية في ليبيا بعد ثورة الفاتح من ايلول، مجلة العلوم السياسية، العدد (٢٨)، السنة الخامسة عشر، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠١٢.

ثالثاً: الوثائق.

١- الامم المتحدة، مجلس الامن، قرار رقم (٢٠١١) S/RES/١٩٧٠.

٢- القرار (١٩٧٠) الذي اتخذة مجلس الامن في جلسته ٦٤٩١ المعقود في شباط٢٠١١، مجلس الامن، الامم المتحدة، رقم الوثيقة(S/RES/1970 2011)، ٢٦فبراير ٢٠١١.

٣- القرار رقم٧٣٦٠ الصادر عن مجلس الجامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته الغير عادية بتاريخ ١٢مارس٢٠١١ بشان الاحداث الجارية في ليبيا والموقف العربي.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

[١]-جامعة الدول العربية، القرار رقم٧٣٦٠، بتاريخ١٢/٣//٢٠١١، يتعلق بتداعيات الوضع في ليبيا والموقف العربي، للمزيد انظر: محمد بدري عيد، "الأدوار الداخلية للجامعة العربية في الأزمات الأقليمية، السياسة الدولية، تاريخ الزيارة: ٦/٤/٢٠١٩
http: //www.siyassa.org.eg/NewsQ/2070.asp

٢- نور أو علي، الأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، ماستر قانون ووسائل ألاعلام، جامعة تطوان، متوفر على الموقع الالكتروني، ساعة وتاريخ اخر زيارة، ٠٨: ١٣، ٢٦/١/٢٠١٩،
http: //www.startimes.com/f.aspx?t=33733818